ثورة يناير وما بعدها..

بقلم: سحر جمال

ثورة 25 يناير 2011 التي غيرت مسار الحياة السياسية في مصر حدثت في هذا اليوم ليوافق عيد الشرطة حيث حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية وكذلك مجموعات الشباب عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر حيث جاءت الدعوة احتجاجًا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فسادًا في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك.

البدايات

في عام 2008، قامت فتاة تدعى إسراء عبد الفتاح وكانت تبلغ حين ذاك من العمر 30 عاماً، من خلال موقعها على الفيسبوك، بالدعوة إلى إضراب سلمي في 6 أبريل 2008، احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية،

وسرعان ما لقيت دعوتها استجابة من حوالي 70 ألفا من الجمهور خصوصا في مدينة المحلة الكبرى. والنتيجة أن الإضراب نجح، وأطلق على إسراء في حينه لقب فتاة الفيسبوك والقائدة الافتراضية، وقامت حركات المعارضة ببدء توعية أبناء المحافظات ليقوموا بعمل احتجاجات على سوء الأوضاع في مصر وكان أبرزها حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية وبعد حادثة خالد سعيد قام الناشطاء السياسيون بإنشاء صفحة كلنا خالد سعيد على موقع فيس بوك لدعوة المصريين إلى التخلص من النظام وسوء معاملة الشرطة للشعب .

أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم ، ففي السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011 أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان مقتضب تخلي الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقياده محمد حسين طنطاوي بإدارة شئون البلاد. وقد أعلنت أغلب القوى السياسية التي شاركت في التظاهرات قبل تنحي مبارك عن استمرار الثورة حتى تحقيق الأهداف الاجتماعية التي قامت من أجلها.

أسباب الثورة غير المباشرة

قانون الطوارئ

نظام الحكم في مصر هو جمهوري نصف رئاسي تحت قانون الطوارئ (قانون رقم 162 لعام 1958) المعمول به منذ سنة 1967، باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهرا في أوائل الثمانينات. بموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة. وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها، وحظر رسميا أي تبرعات مالية غير مسجلة. وبموجب هذا القانون فقد احتجز حوالي 17,000 شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلى تقدير بـ 30.000 وبموجب قانون الطوارئ فإن للحكومة الحق أن تحجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح، أيضًا بمقتضي هذا القانون لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة.

قسوة الشرطة

أحد أهم الأسباب الرئيسية غير المباشرة في هذه الثورة، حيث أنه في ظل قانون الطوارئ عانى المواطن المصري الكثير من الظلم والانتهاك لحقوقه الإنسانية والتي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل وغيره،

ومن هذه الأحداث حدث مقتل الشاب خالد محمد سعيد الذي توفي على يد الشرطة في منطقة سيدي جابر في الإسكندرية يوم 6 يونيو 2010 الذين قاموا بضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان وفي يوم 25 يونيو قاد محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية تجمعا حاشدا في الإسكندرية منددا بانتهاكات الشرطة ثم زار عائلة خالد سعيد لتقديم التعازي ثم تُوفي شاب في الثلاثين وهو السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة في الإسكندرية، وترددت أنباء عن تعذيبه بشدة، وانتشر على نطاق واسع فيديو يُظهر آثار التعذيب في رأسه وبطنه ويدي.

رئاسة حسني مبارك

حكم حسني مبارك مصر منذ سنة 1981 م. وقد تعرضت حكومته لانتقادات في وسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية محلية. «نال بدعمه لإسرائيل دعماً من الغرب، وبالتالي استمرار المساعدات السنوية الضخمة من الولايات المتحدة» نتيجة لذلك فقد صمتت الولايات المتحدة في ردودها الأولية لانتهاكات حسني مبارك. فقد كان من النادر أن تذكر الصحافة الأمريكية في عناوين أخبارها الرئيسية ما يجري من حالات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في مصر. وقد كان لحكم مبارك الأثر الكبير على التدهور الاقتصادي والاجتماعي على المصريين، هذا بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في مستوى التعليم والصحة وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الجرائم في البلاد.

الفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

خلال حكمه إزداد الفساد السياسي في إدارة مبارك لوزارة الداخلية بشكل كبير، بسبب ازدياد النفوذ على النظام المؤسسي الذي هو ضروري لتأمين الرئاسة لفترة طويلة. وقد أدى هذا الفساد إلى سجن شخصيات سياسية وناشطين شباب بدون محاكمة، ووجود مراكز احتجاز خفية غير موثقة وغير قانونية، وكذلك رفض الجامعات والمساجد والصحف الموظفين على أساس الميول السياسية. وعلى مستوى الشخصي، كان بإمكان أي فرد أو ضابط أن ينتهك خصوصية أي مواطن في منطقته باعتقاله دون شرط بسبب قانون الطوارئ.

زيادة عدد السكان وزيادة معدلات الفقر

مصر هي ثالث أكبر دولة في أفريقيا بعدد السكان بعد نيجيريا وأثيوبيا، وحسب تقديرات يقترب عدد سكان مصر من 100 مليون نسمة وتزداد البلاد حوالي 1,5 مليون نسمة في العام مما يشكل ضغطاً على الموارد إذا لم توجد حكومة واعية تستخدم هذه الثروة السكانية. بينما كان عدد سكان مصر عام 1966 ثلاثين مليون نسمة، ومعظم المصريين يعيشون بالقرب من ضفاف نهر النيل، في مساحة حوالي 40.000 كيلومتر مربع (15.000 ميل مربع)، لأن هذه الأرض تعتبر هي الوحيدة القابلة للزراعة في مصر.

وصحب زيادةَ عدد السكان تدهورٌ اقتصادي نتيجة فشل سياسات الدولة في الاستفادة من ازدياد الأيدي العاملة، وأدى ظهور جيل جديد من الشباب كثير منهم من حملة الشهادات الجامعية لا يجدون وظائف مجزية إلى تكثير سواد المعارضة، حيث كان الشباب العمود الفقري للثورة، فضلا عن معرفتهم الوثيقة عموما بوسائل الاتصال الحديثة واستخدامهم الفعال لها في تنظيم الثورة وإبقائها حية خلال قطع نظام حسني مبارك للاتصالات في البلاد من بدايات الثورة ولعب هذا العامل دورا كبيرا في اندلاع الثورة خاصة مع زيادة نسبة الفقر في المجتمع المصري حيث ارتفعت إلى 80% من الشعب منهم أكثر من 40% معدومين أي تحت خط الفقر وعلى هذا انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين ليس بينهما وسط، إحداهما أقلية تملك كل شيء وهي تمثل 20% فقط من الشعب وطبقة ثانيه أغلبية لا تملك أي شيء وهي تمثل 80% من الشعب وهذا هو النظام الأوليجاركي الذي تسيطر فيه قلةٌ على الثروة مستولين على حق الشعب الكادح ويطلق عليه أيضاً «الرأسمالية الاحتكارية» التي يحاول فيها رجال الأعمال والمستثمرون السيطرة والاحتكار على هيئات ونظم الدولة، محاولين إدارة دفة الحكم لمصلحتهم، وبذلك يسيطرون على كل هيئات وسلطات الدولة، تشريعية كانت أو تنفيذيه بل وحتى قضائية

الأسباب المباشرة للثورة

انتخابات مجلس الشعب

أجريت انتخابات مجلس الشعب قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطني الحاكم على 97% من مقاعد المجلس، أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر؛ مما أصاب المواطنين بالإحباط. ووُصفت تلك الانتخابات بالمزورة نظرًا لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري. بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات فقد أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر

الانتخابية. قامت بعض القوى المدنية وعلى رأسهم البرادعى بالدعوة إلى مقاطعة تلك الانتخابات وأصرت بعض الاحزاب على المضى قدما فيها ليتم إحراج الحزب الوطني وإظهار ما سوف يقوم به من تزوير، إلا أنه بعد انتهاء المرحلة الأولى من الانتخابات وما ظهر بها من تزوير، قد قرر حزب الوفد الانسحاب من المراحل المتبقية من الانتخابات وإضافة إلى ذلك كان الحزب الوطني الحاكم يحشد أعداد هائلة من البلطجية أمام لجان الانتخابات يقومون بالتعدى على أي شخص يُعتقد أنه سيدلي بصوته إلى أي مرشح لا ينتمى إلى الحزب الوطني الديمقراطي، وذلك بمساعدة قوات الأمن.

مقتل الشاب خالد محمد سعيد

كان المواطن خالد محمد سعيد قد قتل في الإسكندرية في 6 يونيو عام 2010 بعد أن جرى تعذيبه حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري قسم شرطة سيدي جابر، ولم يتم البت في قضيته بعد أو إثبات الاتهام بالقتل عليهما حيث جاء تقرير الصفة التشريحية الثاني موافقًا للأول بعدما أمر النائب العام المصري إعادة تشريح الجثة، مما أثار احتجاجات واسعة دون أن يصدر الحكم في القضية التي أثارت جدلاً كبيرًا وشكلت دورًا تمهيديًا هامًا لاندلاع الثورة.

تفجير كنيسة القديسين

تفجير كنيسة القديسين حدث في مدينة الإسكندرية وسط الاحتفالات بعيد الميلاد للكنائس الشرقية. بعد حلول السنة الجديدة بعشرين دقيقة حدث انفجار أمام كنيسة القديسين في منطقة سيدى بشر. أوقعت العملية 24 قتيلًا (بينهم مسلمون) كما أصيب 97 شخصًا. وتعتبر أول عملية إرهابية بهذا المشهد المروع تحدث في تاريخ مصر. قبل العملية بفترة قام تنظيم القاعدة باستهداف كنيسة في بغداد وهدد الكنائس في مصر. وقبل التفجير بأسبوعين نشر على موقع دعوة لتفجير الكنائس في مصر وعناوين أكثر من كنيسه منهم كنيسة القديسين والطرق والأساليب التي يمكن بها صناعة المتفجرات. هذه العملية أحدثت صدمة في مصر. واحتج كثير من المسيحيين في الشوارع، وانضم بعض المسلمين للاحتجاجات. وبعد الاشتباك بين الشرطة والمحتجين في الإسكندرية والقاهرة، وهتفوا بشعارات ضد حكم مبارك في مصر. واكتُشف أن وزارة الداخلية المصرية (القضية قيد التحقيقات) هي وراء هذه التفجيرات بمساعدة جماعات ارهابية وأن هناك سلاح سري في الوزارة أسسه اثنين وعشرون ضابط تحت إشراف وزير الداخلية حبيب العادلي وأُحيل إلى المحاكمة بعد اعتراف

منفذي العملية عند طلبهم اللجوء السياسي بالسفارة البريطانية بالقاهرة. ومن المعتقد أن يكون العادلي هو المسئول عن هذا الحادث.

مقتل سيد بلال

سيد بلال يقطن في الإسكندرية اعتقله رجال جهاز أمن الدولة هو ومعه الكثير من السلفين للتحقيق معهم في تفجير كنيسة القديسين وقاموا بتعذيبه حتى الموت وكانت الشرطة المصرية قد اقتادت سيد بلال من مسكنه فجر الأربعاء 5 يناير2011 وأخضعته للتعذيب ثم أعادته إلى أهله في اليوم التالي جثة هامدة ويبلغ سيد بلال من العمر 30 عامًا وحاصل على دبلوم صناعي. عمل في شركة بتروجيت حتى عام 2006 حين اعتقل وأودع سجن ليمان أبو زعبل. ثم عمل براد لحام. وهو أب لطفل عمره سنة وشهران. وكان السلفيون واخرون من قوي المعارضة قد تظاهروا يوم الجمعة 21 يناير ضد مقتل سيد بلال واقتصرت على المساجد بعد صلاة الجمعة على أن يكونوا مع أشقائهم من الشباب المصري يوم 25 يناير ليطالبوا باستقالة وزير الداخلية حبيب العادلي ومحاسبة قتلة سيد بلال وإلغاء قانون الطواريء.

قيام الثورة التونسية

اندلعت الثورة في تونس في 17 ديسمبر عام 2010 أي قبل 38 يومًا من اندلاع ثورة الغضب المصرية احتجاجًا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامنًا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه، واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضةٍ حديدية. هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب. كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.

ظاهرة البوعزيزية في مصر

قبل أسبوع من بداية الأحداث؛ قام أربعة مواطنين مصريين يوم الثلاثاء 18 يناير عام 2011 بإشعال النار في أنفسهم بشكل منفصل احتجاجًا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة كما يوجد شخص

آخر قام بتخييط فمه واعتصم امام نقابة الصحفيين مطالبا بإسقاط وزير الصحة السابق حاتم الجبلي وذلك احتذاءً بالمواطن التونسي محمد البوعزيزي الذي أشعل الانتفاضة التونسية بإحراق نفسه .

وقد أطلق بعض علماء الاجتماع والكتاب الصحفيون اسم ظاهرة البوعزيزية على الحوادث المتكررة في الوطن العربي والتي يحرق فيها المحتجون أنفسهم تقليدًا لمحمد البوعزيزي احتجاجًا على البطالة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة، وقد شملت هذه الظاهرة عدة دول عربية.

على الرغم من أن ظاهرة البوعزيزية ظاهرة غريبة اجتماعياً ودينياً في الشرق الأوسط، إلا أنها هي التي أدت إلى إطلاق شرارة الثورات العربية وإسقاط أنظمة يصفها معارضيها بالديكتاتورية في عدة دول عربية.

المواقع الاجتماعية على شبكة الإنترنت

لعبت تكنولوجيا الاتصالات دورا هاما في الدعوة للثورة المصرية وبخاصة الشبكة العنكبوتيه ويأتي دورها من خلال الموقع الاجتماعى فيس بوك الذي استغلة النشطاء السياسيون في مصر للتواصل مع بعضهم البعض وطرح ونشر افكارهم ومن ثم جاءت الدعوة إلى مظاهرة قويه في يوم 25 يناير الذي يوافق عيد الشرطة سابقا وكان لتحديد هذا اليوم تحديدا بالغ الأهمية في المعنى والرسالة فقد كانت الرسالة موجهه خصيصا لوزارة الداخلية والأسلوب القمعى الذي تتبعه. قام النشطاء بإنشاء صفحة بعنوان «كلنا خالد سعيد» في الموقع الاجتماعي فيسبوك على شبكة الإنترنت، وكان خالد سعيد قد قُتل في الإسكندرية في 6 يونيو عام 2010 بعد أن عُذّب حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري قسم شرطة سيدي جابر مما أثار احتجاجات واسعة مثلت بدورها تمهيدًا هامًا لاندلاع الثورة والدعوة إلى مظاهرات يوم الغضب في 25 يناير عام 2011 وكانت لها دور كبير في التنسيق مع الشباب لتفجير الثورة في 25 يناير 2011 م .

شعار الثورة

عيش – حرية – عدالة اجتماعية هي جملة أساسية وشعار رئيسي ردده المتظاهرون الذين خرجوا إلى ميدان التحرير وانتشروا في ميادين وشوارع أخرى بمصر في ثورة شعبية بدأت يوم 25 يناير 2011 قاصدين من ذلك تحقيق مطالب مرتبطة بهذا الشعارالذي لاقي رواجاً لدرجة استخدامه في الحملات الانتخابية لمرشحي المجالس النيابية والرئاسة والأحزاب السياسية في مصر.

الخسائر البشرية

سقط العديد من الشباب خلال هذه الثورة بعضهم على يد قوات الشرطة والبعض الآخر على يد بعض المأجورين التابعين للحزب الوطني الحاكم. وقد صرح وزير الصحة في وزارة تصريف الأعمال أن عدد الذين ماتوا جراء الثورة حوالي 365 حتى فبراير، بينما رجحت مصادر أهلية أن العدد يتجاوز الـ 500 خاصة أنه يوجد بعض الموتى لم يتم التعرف عليهم كما يوجد عدد غير قليل من المفقودين وأخيراً في الرابع من أبريل من العام نفسه صرح مصدر مسئول بوزارة الصحة أن أعداد الوفيات في جميع المستشفيات ومديريات الصحة التابعة لوزارة الصحة في الأحداث وصلت إلى 384 شخصًا، ووصلت أعداد المصابين إلى 6467 شخصًا، لافتًا إلى أن مكاتب الصحة أرسلت بيانًا آخر يفيد بأن عدد المتوفين أثناء الأحداث في جميع مستشفيات مصر بلغ 840 شخصًا.

تنحّي حسني مبارك

في السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011 أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي مبارك عن منصبه وكان هذا نصه : بسم الله الرحمن الرحيم أيها المواطنون في ظل هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد. والله الموفق والمستعان.

تدفق الملايين من الناس إلى شوارع القاهرة خاصةً في ميدان التحرير ومختلف المحافظات المصرية احتفالاً برحيله، وهتفت النساء بالزغاريد. وما هي إلا دقائق حتى عمّت الاحتفالات جميع أرجاء مدن الوطن العربي من المحيط إلى الخليج ابتهاجًا بانتصار ثورة 25 يناير وتنحي مبارك عن الحكم كما أدى ذلك إلى تجميد ارصدة بعض الوزراء وكبار المسئولين وبعض رجال الأعمال ومن أهمهم حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق وزهير جرانة وزير السياحة السابق ومحمد المغربي وزير الإسكان السابق وأحمد عز من كبار رجال الأعمال وأحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق وغيرهم وقد صدر قرار من النائب العام بمنعهم من السفر لحين التحقيق معهم في القضايا المنسوبة إليهم.

وكان من أهم تداعيات الثورة بدء سلسلة من التحقيقات مع رموز من نظام مبارك السابق وحبس العديد منهم علي ذمة قضايا تربح وفساد. ومن أشهر هؤلاء نجلي الرئيس السابق الذي صدر في حقهما حكما بالحبس

علي ذمة التحقيقات في فجر 12 أبريل وكذلك حكما بحبس محمد حسني مبارك نفسه ولكن لم يتسن تنفيذ الحكم نظراً لتدهور حالته الصحية فبقي رهن التحقيقات في مستشفى شرم الشيخ وحل الحزب الوطني بقرار المحكمة الإدارية العليا يوم 16 أبريل 2011 ومصادرة جميع أمواله ومقراته لصالح الدولة.

ردود الفعل المحلية والدولية

رد الفعل المحلى هو قيام معظم فئات الشعب بالمشاركة في الثورة ولكن تدخلت الحكومة باستخدام البلطجية والمأجورين والإعلام الرسمى المضلل من صحف وقنوات تليفزيونية رسمية بخلق رأى مضاد للثورة ولكن في النهاية فشلت هذة الوسائل في قمع الثورة أو القضاء عليها. كان رد الفعل الدولي إجمالاً مناهضًا للنظام مؤيدًا لأهداف الثورة وطالبوا مبارك بنقل السلطة سريعًا وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، ألمانيا وتركيا.

أحداث شهر يناير

اليوم الأول للثورة "يوم الغضب" - الثلاثاء 25 يناير 2011

أدت حالة الاحتقان التي عاشها المجتمع المصري في تلك الفترة إلى الدعوة إلى تظاهرة قوية يوم 25 يناير المتزامن مع عيد الشرطة احتجاجاً على تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنها تجاوزات وزارة الداخلية. أطلقت الدعوة عبر موقعي التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر، حيث قام بالدعوة لهذه التظاهرات العديد من القوى السياسية غير المحزبة كلنا خالد سعيد وحركة شباب 6 ابريل وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) والجمعية الوطنية للتغيير الحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير- حشد، وقد لبى الدعوة عدد غفير من جموع ومختلف طبقات المجتمع المدني بمصر.

- عمت التظاهرات كامل النطاق الجغرافى في مصر، فاندلعت بالقاهرة (ميدان التحرير) والإسكندرية والسويس والمحلة الكبرى (مكمن حركة 6 أبريل)، والإسماعيلية وغيرها من محافظات مصر، وأضحت في مساء اليوم تظاهرات شعبية عارمة مع تجاهل واضح للأمر من الإعلام الرسمي المصري.

- وقد كانت المظاهرة ضد الفقر، والجهل، والبطالة والغلاء ويطالبون برحيل الحكومة

- كما شهدت سقوط أول شهيد للثورة المصرية بمدينة السويس أمام قسم حي الأربعين

- وبهذا كانت تظاهرات يوم الثلاثاء 25 يناير2011 هي الشرارة الأولى التي أشعلت لهيب الثورة المصرية رافعة شعار :الشعب يريد إسقاط النظام. وأصدرت وزارة الداخلية وقتها بقيادة اللواء حبيب العادلي الأوامر بفض التظاهرات والاعتصامات في كافة أنحاء الجمهورية .

اليوم الثاني للثورة – الأربعاء 26 يناير 2011

- في مشاهد لم يسبق لها مثيل، اشتبكت الشرطة مع آلاف المصريين الذين رفضوا مغادرة ميدان التحرير إمعانا في الاحتجاج على حكم مبارك، حيث استخدمت العصي وقنابل الغاز والقنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين، وقالت وزارة الداخلية أن قوات الامن ألقت القبض على زهاء 500 متظاهر على مدى اليومين.

- استعانت أجهزة الأمن في عملية التفريق والإجلاء بنحو 200 سيارة مصفحة، وما يقرب من 50 أتوبيس نقل عام، وأكثر من 3 آلاف من قوات مكافحة الشغب، و 10 آلاف جندى أمن مركزى، واستمرت عمليات فض الاعتصام حتى الساعات الأولى من صباح اللأربعاء.

- استمرت المظاهرات في القاهرة وزادت الاحتجاجات بمدينة السويس حدة بعد أن انضم للثوار الشيخ حافظ سلامة القائد التاريخي لقوات المقاومة الشعبية في حرب أكتوبر 1973.

- شنت أجهزة الأمن حملة اعتقالات واسعة في صفوف المتظاهرين في الأسكندرية، الأمر الذي أدى إلى حدوث اشتباكات واحتكاكات تطورت إلى ما يشبه حرب الشوارع بين الطرفين.

- حجبت أجهزة الأمن بعض المواقع الإلكترونية بشكل نهائي أثناء المظاهرات، وإصابة موقع «تويتر» الاجتماعى بالشلل التام وفشل جميع المستخدمين في التواصل الا من خلال الهواتف المحمولة، أو أجهزة الحاسب الألي، فيما دخل موقع فيس بوك حيز الحجب.

- الدكتور أحمد نظيف أكد على أهمية تشديد الحراسة على الممتلكات العامة والخاصة والتأكيد على تحقيق الامن والاستقرار بما يحمى المواطنين من بعض التجاوزات التي تقوم بها عناصر تستغل خروج الشباب للشارع للتعبير عن ارائهم.

- توالت ردود الأفعال الخارجية على «الاحتجاجات السلمية» التي بدأت في مصر منذ 25 يناير 2011، وفيما طالب الاتحاد الأوروبى الرئيس مبارك بالاستماع إلى المطالب «الشعبية» بالتغيير، وكرر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مطالبة بلاده لـ«جميع الأطراف في مصر» بضبط النفس، وأعربت وزيرة الخارجية الفرنسية عن أسفها إزاء وقوع قتلى في الاحتجاجات، مطالبة بمزيد من الديمقراطية.

- أكد وزير الخارجية الألمانى قلق الحكومة الشديد للوضع في مصر، داعياً جميع الأطراف إلى ضبط النفس ونبذ العنف. وفى إسرائيل، رفض المتحدث باسم الخارجية التعليق، مكتفياً بالقول: «إننا نتابع الأحداث بدقة شديدة.

- تكبدت البورصة المصرية خسائر حادة بعد مظاهرات يوم الغضب، وسجل المؤشر الرئيسى أدنى مستوياته، وانخفض الجنيه لأدنى مستوياته منذ يناير 2005، مقابل الدولار الأمريكي الذي سجل 5.83 جنيه. وفقدت الأسهم 23 مليار جنيه من قيمتها السوقية، لتسجل 447 مليار جنيه

- أسفرت حصيلة المواجهات التي اندلعت خلال يومي 25 و 26 يناير بين قوات الأمن والمتظاهرين بالقاهرة وعدد من المحافظات، عن وفاة 4 بينهم جندي وإصابة 162 شرطيا، و 118 مواطنا، بينما تم إلقاء القبض علي أكثر من مائة شخص حاولوا تنظيم مظاهرات احتجاجية من جديد بالقاهرة والمحافظات، في تحد للقرار الذي أصدرته الداخلية بحظر أي مظاهرات أو تحركات إثارية أو تجمعات احتجاجية أو مسيرات حسبما أوضح مصدر أمني.

اليوم الثالث للثورة - الخميس 27 يناير 2011

استمرار الاحتجاجات على نطاق واسع وغير متوقع في القاهرة والمدن المصرية.

- وصول داعية التغيير المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للامم المتحدة محمد البرادعي إلى القاهرة قادما من النمسا، وقال إنه سينضم إلى الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي تجري حاليا في محافظات عدة في مصر، وذلك بعد أن أكد سابقا أن الوقت قد حان لتقاعد الرئيس حسني مبارك.

- هاجم المتظاهرون قسم شرطة الأربعين، وأشعلوا النار فيه وفي سيارات الأمن التي ردت بالقنابل المسيلة للدموع. واستمرت أعمال العنف والشغب في المحافظة.

- تم اقرار الخطة 100 من قبل وزارة الداخلية تمهيدا لتنفيذها يوم 28 يناير.

- واصلت البورصة المصرية نزيف الخسائر، متأثرة باستمرار مظاهرات الغضب، فقد خسرت 41 مليار جنيه وخسر مؤشرها الرئيسى 10.5٪، فيما واصل الجنيه هبوطه أمام الدولار ووصل إلى أدنى مستوى له منذ 6 سنوات في ظل خروج المستثمرين الأجانب من البورصة

اليوم الرابع للثورة "جُمعة الغضب" - الجمعة 28 يناير

- في صباح "جمعة الغضب"، قام نظام مبارك بقطع وسائل الاتصالات اللاسلكية، الهاتف المحمول والإنترنت لمنع تنظيم المظاهرات وتواصل الجماهير الغاضبة، ورغم ذلك خرجت مئات الآلاف من مختلف المساجد عقب صلاة الجمعة متجهين صوب ميدان التحرير فضلاً عن عديد من المدن المصرية منها الإسكندرية والسويس والمنصورة والإسماعيلية ودمياط والفيوم والمنيا ودمنهور ومحافظة الشرقية وبور سعيد ومحافظة شمال سيناء.

- مقتل ما لا يقل عن 800 شخصا وإصابة أكثر من ألف بعد قيام الشرطة المصرية بالاعتداء على المتظاهرين في شتى أنحاء الجمهورية، وكان النصيب الأكبر من الشهداء في هذا اليوم بالإسكندرية حيث استشهد 87 شهيدا، ثم السويس 13 شهيدا.

- فشل قوات الشرطة مع مرور الوقت في التعامل مع المتظاهرين حيث انسحبت الشرطة من جسر قصر النيل بالقاهرة وسيطر المتظاهرون على مدينتي السويس والإسكندرية وأحرقوا مقار الحزب الوطني وتم الاعتداء على بعض أقسام الشرطة.

- قرر الرئيس حسني مبارك، بصفته الحاكم العسكري، حظر التجول في جميع أنحاء الجمهورية ابتداء من الساعة السادسة مساء حتى السابعة صباحاً. كما نزلت وحدات الجيش المصري لأول مرة بمدرعاتها إلى الشوارع.

- فرضت السلطات المصرية الإقامة الجبرية على الدكتور محمد البرادعى، الرئيس السابق لوكالة الطاقة الذرية.

- حطم المتظاهرون عدداً من مقار الحزب الوطني في القاهرة والمحافظات، وتعرض بعضها الآخر لمحاولات اقتحام متكررة، ففى القاهرة أشعل المتظاهرون النار في المقر الرئيسى للحزب بكورنيش النيل، وفي دمياط اقتحم الأهالي مقر الحزب وأشعلوا النيران في محتوياته

- نهب البازارات المحيطة بالمتحف المصري، حيث قام المتظاهرون بعبور البوابة الرئيسية الخاصة بالمتحف المصري بميدان التحرير.وتسللوا وقاموا بكسر البوابات الزجاجية الخاصة بالبازارات حول المتحف وقاموا بسرقة محتويات البازار، كما قاموا بالسيطرة علي السيارات الخاصة بالدفاع المدني وسرقة محتوياتها وإشعال النيران.

- شهد شارع الأزهر مسيرات حاشدة، ومظاهرات ضخمة عقب صلاة الجمعة، استخدمت فيها قوات الشرطة قنابل مسيلة للدموع وطلقات صوتية لتخويف المواطنين الذين انطلقوا في مسيراتهم من الجامع الأزهر والجوامع المحيطة به. وردد المتظاهرون هتافات تطالب بـ«إسقاط النظام»، والثأر ممن تسببوا في سقوط شهداء في مدينة السويس في الاحتجاجات الأخيرة التي يشهدها عدد من المحافظات المصرية.

- دفعت البورصة المصرية ضريبة الأزمة السياسية، الأسهم في خسائر غير مسبوقة وفقدت الأسهم المصرية 68 مليار جنيه من قيمتها السوقية خلال أسبوع.

-أغلقت محال الصرافة والذهب أبوابها في وسط البلد على خلفية تخوف أصحابها من تعرض المحال للتكسير على أيدى المتظاهرين حال تعرضهم للتعامل بقسوة من قوات الأمن. كما شهدت ماكينات الصراف الآلى التابعة للبنوك حالة من الأعطال على خلفية انقطاع الاتصال بين شبكات بعض البنوك.

اليوم الخامس للثورة - السبت 29 يناير 2011

- وجه الرئيس مبارك كلمة للشعب أعلن فيها أنه يعي تطلعات الشعب وأعلن إقالة حكومة أحمد نظيف لكنه رفض ان يتنحى بعد يوم من الاحتجاجات العنيفة.أصدر الرئيس حسني مبارك قرارا جمهوريا بتعيين السيد عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية، كما أصدر قرارا بتكليف السيد أحمد شفيق برئاسة مجلس الوزراء.

- شباب يوم الغضب يطلقون حملة "احمى بيتك الكبير" حتى عودة الأمن العام.فقد قام الشباب بالوقوف أمام منازلهم لحمايتها من البلطجية، وحماية الشوارع ومناطقهم

- حاصر البلطجية شوارع وميادين القاهرة والمحافظات وبدأت أعمال سلب ونهب واسعة لعدة بنوك وشركات ومحال وتخريب فنادق و«مولات» مثل ما حدث في مول أركاديا ، وقطَّاع طرق يفرضون إتاوات على المارة، للسماح لهم بالمرور في سلام، وذلك عقب انسحاب قوات الأمن بشكل مفاجئ، أدى لانتشار الفوضى والانفلات الأمنى، الذي وصل إلى حد مطاردة رجال الشرطة من جانب الأهالي، وأحراق عدة أقسام شرطة وتخريب عدة منشآت حكومية وخاصة.

- أعلن صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني أن أحمد عز أمين تنظيم الحزب الوطنى قد قدم له استقالته من الحزب وتم عرضها على هيئة المكتب وقبلت.

- أعلنت وزارة النقل أن 12 محطة مترو تعرضت للنهب والسرقة شملت سرقة الإيرادات وأجهزة الكمبيوتر، وذلك عقب انسحاب شرطة النقل والمواصلات من تأمين المحطات، كما تعرضت قضبان السكة الحديد في المحلة الكبرى للسرقة

- اندلعت مظاهرات حاشدة في شوارع بني سويف عقب صلاة الجمعة، وخرجت جموع الجماهير من المساجد وجابت الشوارع حتي وصلت أمام الحزب الوطني بعد أن قام المتظاهرون بتحطيم واجهات مقر الحزب الوطني وألقوا بالزجاجات الحارقة علي احدي الشقق المجاورة للحزب الوطني.

- قام عدد من بدو سيناء بتفجير مقر جهاز مباحث أمن الدولة في المدينة ما أسفر عن مقتل شخص وجرح 12.

- أعلن رئيس البورصة تجميد التداول بالبورصة بسبب مظاهرات الغضب في مصر، وأعلن البنك المركزى تعطيل العمل بالمصرف بالكامل في المدة نفسها التي حددتها البورصة.

- تواصلت ردود الفعل الأمريكية علي ما يجري من أحداث في مصر، حيث تحدث الرئيس الأمريكي باراك اوباما عبر الهاتف مع الرئيس حسني مبارك وطالبه مباشرة بعمل إصلاحات شاملة وبتنفيذ تعهداته بزيادة الديمقراطية والحرية الاقتصادية.

اليوم السادس للثورة – الأحد 30 يناير 2011

- استمرار المظاهرات المناهضة لنظام الرئيس مبارك في المدن المصرية ودعوة من المعارضة إلى إضراب عام الاثنين وتظاهرات حاشدة الثلاثاء تحت اسم احتجاجات مليونية.

- استمرار التعزيزات العسكرية للجيش المصري للسيطرة على الوضع الأمني في الوقت الذي حلقت طائرت حربية مقاتلة ومروحيات فوق المتظاهرين في ميدان التحرير وسط القاهرة.

- تدفق المتظاهرين إلى ميدان التحرير في وسط القاهرة في الساعات الأولى من يوم السبت بالرغم من إعلان حظر التجول مطالبين برحيل الرئيس مبارك، ووقـوع مصادمات عنيفة بين المتظاهرين والشرطة أمام مبنى وزارة الداخلية بالقاهرة حيث قتل 3 أشخاص وأصيب العشرات وتدخلت مدرعات الجيش المصري للسيطرة على الموقف.

- في الهرم انتشر البلطجية في الشارع رغم إعلان حظر التجول، وحاول «البلطجية» اقتحام مطبعة البنك المركزى، الموجودة بالشارع، مطلقين أعيرة نارية «كثيفة» على المقر، إلا أن قوات الجيش تدخلت بعدد من المدرعات، واستطاعت السيطرة على الموقف.

- حالة انفلات أمني في أنحاء من البلاد بعد انسحاب عناصر الشرطة من الشوارع وإحراق بعض أقسام الشرطة والإعلان عن حالات تمرد للمساجين خاصة في السجون، وهروب 34 قيادياً إخوانياً من سجن وادى النطرون، ومن أبرز القيادات التي هربت من السجون : الدكتور محمد مرسي والدكتور عصام العريان وسعد الكتاتنى ومحمد محيى وسعدالحسينى ومصطفى الغنيمى ومحمود أبوزيد وصبحى صالح وحسن إبراهيم وسيد نزيلى وحمدى حسين وأحمد دياب كما هرب من سجن أبوزعبل القيادى في حركة حماس رمزى الوشاحى عقب هروب أعداد كبيرة من سجني وادي النطرون والفيوم قامت أجهزة الأمن بأكتوبر بعمليات تفتيش واسعة للسيارات القادمة من طريق القاهرة ـ الإسكندرية الصحراوي، وقد تم القبض علي العديد من السجناء الذين هربوا.

- تولت القوات المسلحة مسئولية تأمين محطات توليد الكهرباء ومحطات المحولات علي مستوي الجمهورية تحسبا من وقوع اية أضرار بها خلال هذه الفترة ولتعمل بكامل طاقتها لاستقرار امداد الكهرباء لجميع المواطنين بجودة عالية.

-قررت إدارة البورصة تمديد فترة تجميد التداول بالسوق لمدة يوم لتصبح فترة الإيقاف يومين على أن تعود البورصة للتداول في حالة استقرار الأوضاع.

- كما قام البنك المركزى المصري بمد تجميد العمل في جميع المصارف بالكامل لنفس المدة التي حددتها البورصة تحسبا لحدوث عمليات تخريب واستيلاء على البنوك .

- حث الرئيس الأمريكي باراك أوباما على انتقال منظم إلى الديمقراطية في مصر وأكد معارضة الولايات المتحدة للعنف، وكذلك دعوته إلى ضبط النفس ودعم الحقوق العالمية ودعم إجراءات عملية تمضى قدماً بالإصلاحات السياسية في مصر.

اليوم السابع للثورة – الإثنين 31 يناير 2011

- تضخم عدد المتظاهرين بصورة غير مسبوقة حيث كانت الدعوات إلى مليونية لمطالبة الرئيس بالتنحي، وقد ملأ المتظاهرون الميدان والشوارع المؤدية إلى رافضين الاستجابة لمطالبة الأمن إياهم بالرحيل.

- أجري الرئيس حسني مبارك اتصالات مع المحافظين لمتابعة الأوضاع بالمحافظات، والاطمئنان علي استمرار توفير الاحتياجات الأساسية والخدمات للمواطنين. وذلك حسب ما ذكره التليفزيون المصري.وأصدر مبارك قرارا بتعيين ثلاثة محافظين جدد لمحافظات: الشرقية ودمياط وسوهاج

- المتحدث باسم القوات المسلحة اللواء إسماعيل عتمان يقول أن القوات المسلحة لن تستخدم القوة ضد المحتجين، وأن حرية التعبير مكفولة لكل المواطنين الذين يستخدمون الوسائل السلمية.

الحكومة الجديدة برئاسة الفريق أحمد شفيق

كلف الرئيس حسني مبارك السيد النائب عمر سليمان بإجراء اتصالات علي الفور مع جميع القوي السياسية لبدء حوار حول مختلف القضايا المثارة المتعلقة بالإصلاح الدستوري والتشريعي علي نحو يخلص الي تحديد واضح للتعديلات المقترحة والتوقيتات المحددة.

- استمرار آلاف المحتجين الذين ظلوا في ميدان التحرير بعد بدء حظر التجول يطالبون بتنحي الرئيس.

- توقف حركة القطارات في البلاد.

- ألغت عدة وكالات سفر أوروبية وعالمية رحلاتها المقررة إلى مصر، وقرر بعضها إجلاء عملائها من مصر في ظل توتر الأحداث، فيما تزاحمت مجموعات كبيرة من السياح والأجانب المقيمين في مصر إلى السفر خارج البلاد.

- واصلت البورصة والبنوك العاملة بالسوق المحلية، إغلاقها لليوم الثالث على التوالى بسبب حالة عدم الاستقرار الأمنى والسياسى

وواجهت المناطق الصناعية بالإسكندرية حالة من الارتباك الشديد نتيجة انعدام وسائل النقل العام والمواصلات الخاصة ونفاد المواد الخام بسبب تعطل خروجها من ميناءي الإسكندرية والدخيلة البحريين، وتوقف عمليات الإفراج الجمركي ومعامل فحص السلع بالهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات.وقدرت الخسائر بمصانع الإسكندرية فقط بنحو 14 مليار جنيه.

مصر بعد مبارك

عانت مصر بعد سقوط نظام حسني مبارك من صدمة اقتصادية، فالمستثمرون الأجانب غادروا البلاد. كما أعلن البنك المركزي المصري أن الاستثمارات المباشرة انخفضت عام 2011 وحده بمقدار 418 مليون دولار أمريكي. وعلاوة على ذلك، شهدت مصر تدهور عملتها إلى حد كبير. لذلك، خصص البنك المركزي أكثر من نصف احتياطياته من العملة الصعبة لمواجهة التضخم ورغم ذلك، وجد مصريون كثيرون صعوبات كبيرة حتى في دفع أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والبطاطا والخضروات. ونتيجة لذلك، تم استخدام أكثر من ربع أموال ميزانية الدولة لتمويل مساعدات اجتماعية.

كما اتسم الوضع في مصر بنزاعات سياسية واشتباكات طائفية وتدهور اقتصاد البلاد وتعثرت عملية الانتقال الديمقراطية. واصبحت التقارير عن مصر تدور بالدرجة الأولى حول أعمال عنف وأوضاع فوضوية.

وتناقض هذه التقارير تفاؤل المصريين إثر إسقاط حسني مبارك إذ أن الكثيرين اعتقدوا آنذاك أنهم يقفون أمام باب عهد جديد يتميز بالمزيد من الديمقراطية وحقوق أوسع وعدالة اجتماعية للجميع. إلا أن آمالهم هذه خابت. ولعن الكثيرون الثورة. ولذلك تساءل مصريون كثيرون عما ذهب بعد الثورة على نحو خاطئ.

الارتباك والتنافر الذي شهدته مصر في أعقاب انتفاضة العام 2011 ضد نظام الرئيس السابق حسني مبارك أصاب المحللين بالتردّد والحيرة إزاء طبيعة التطور السياسي في البلاد. إذ يشير الكثيرون إلى مشاكل الانتقال الديمقراطي المفترض بوصفها مصدر المصائب في مصر. ومع ذلك، كانت مصر تصارع الواقع المستمر لدولة متخلفة واستبدادية وأوليغارشية قديمة أكثر من كونها تناضل ببساطة لتحقيق نظام ديمقراطي من هنا كانت مصر في حاجة إلى إعادة صياغة كاملة للحياة السياسية، بحيث تقوم فيها علاقات جديدة تماماً بين الدولة والمواطن على أساس عقود اجتماعية وسياسية واقتصادية وديمقراطية. ويبدو مثل هذا التحوّل بعيد الأثر ضرورياً لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تعدّ ولا تحصى في البلاد.

كان سقوط نظام مبارك لحظة مفعمة بالأمل ومبشّرة بالنسبة إلى الكثير من الثوار. فقد شجّعت المطالبات بإجراء تغييرات تواجه طغيان واستبداد الدولة في مصر على اندلاع انتفاضة يناير 2011. في هذا الإطار، كانت المؤسّسات العسكرية والمدنية للدولة القديمة والشبكات وجماعات المصالح المرتبطة بها، بالإضافة إلى الرؤية السياسية والمصالح ونظام القيم الخاص بهذه القوى، هي العدو الرئيس. بيد أن هذا النظام لم يتلاشَ بعد إطاحة مبارك في فبراير 2011، وبشّرت إطاحة الرئيس، إلى حدّ ما، بالمزيد مما كان قائماً، أي عملية سياسية سلطوية.

لم تكن الدولة "أخاً أكبر" توتاليتاريّاً. فقد كان هناك مجتمع مدني وهامش ضئيل من التمثيل السياسي الشعبي، ولاسيّما في ظل سياسة التحرير والانفتاح السياسي في عهد أنور السادات وحسني مبارك. غير أن المجتمع المدني كان تحت السيطرة على الدوام. إذ كانت الدولة هي الطرف الفاعل السياسي والاجتماعي المهيمن في البلاد. أما مشاريع التحديث التي لاتقودها الدولة فلم تكن، لكل الأسباب العملية، موجودة لأنه كان من المستحيل حشد الدعم الشعبي لها.

أما المصريون من أبناء الطبقة العليا، فقد حاولوا إمّا إيجاد وسائل للتأثير في الدولة واستغلالها بهدف تحقيق مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية، أو تقبّل استتباع الدولة لهم وتحييدهم إذا كان ذلك يلائم مصالحهم أكثر. وتصرّفت القوى التقليدية في المناطق الريفية وشبه الريفية، مثل المجموعات العائلية والعشائر والقبائل بصورة مماثلة. وكان النظام السياسي للدولة من الناحية العملية منتدىً لدمج هذه الفئات والجماعات وتوزيع المحسوبيات.

كانت انتفاضة العام 2011 نتيجة تراكمية لعقد من الاحتجاجات ضد الدولة القديمة من جانب قطاعات مختلفة من السكان، بما في ذلك الحركات الشبابية والعمالية والتجمّعات السياسية غير الحزبية. كانت هذه الأطراف الفاعلة إما غير ممثّلة في الدولة أو لم تعد قادرة على تحمّل الظروف المعيشية المزرية ووطأة استبداد الدولة العاجزة والخاوية سياسياً. وقد انضم الكثيرون من أبناء الطبقة فوق المتوسطة، الذين أتيحت لهم، بفضل التعليم والعمل، فرصة الوصول إلى الأسواق الدولية، إلى الانتفاضة احتجاجاً على الفساد الحكومي وانعدام الشفافية والمساءلة لأن رأسمالية المحسوبية في مصر تشكّل تبديداً للموارد ولاتطوّر الاقتصاد أو تجعله قادراً على المنافسة.

كانت الاندفاعة الرئيسة لانتفاضة يناير تتعلّق بالحاجة إلى بعث الحياة السياسية المصرية وتجديدها بطريقة أعمق، أكثر منه بإنشاء نظام انتخابي مشروع. كان هدف الكثير من المصريين هو تفكيك الدولة القديمة التي استبعدت الغالبية العظمى من السكان من عملية اتّخاذ القرار في ظل حكم مبارك، على وجه الخصوص، تحوّلت الدولة "الحديثة" السلطوية بصورة غير رسمية ولكن فعّالة إلى مجموعة من الإقطاعيات المختلفة.

احتلت كل مؤسّسة حكومية مجال نفوذها الخاص، ووضعت قواعدها وأحكامها ووزعت مواردها بطريقة أوليغارشية بين موظفيها وزبائنها الذين كانوا يخضعون إلى المساءلة أمام قواعد ومؤسّسات إقطاعياتهم فقط. علاوة على ذلك، أصبح التوظيف والتعيين داخل هذه الإقطاعيات يعتمد أكثر فأكثر على القرابة والشبكات الشخصية.

وشملت هذه الإقطاعيات الجيش والشرطة والمخابرات والقضاء والجهاز الإداري وشركات القطاع العام وكذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل طبقة رجال الأعمال والمنظمات الدينية الإسلامية والمسيحية. كانت السياسات العامة للدولة نتيجة عملية تسوية ومقايضة شكّلها توازن القوى والمصالح والتقسيم الفعّال للعمل بين مختلف هذه الإقطاعيات الحكومية وغير الحكومية

طالب المتظاهرون بالحرية التي تعتبر مصطلحاً معقداً جداً في هذا السياق. وبطبيعة الحال فإن إجراء انتخابات حرة ونزيهة هو أحد مكوّنات هذه الحرية. غير أن الكثيرين ممن خرجوا إلى الشوارع فهموا الحرية أيضاً على أنها تعني القدرة على تحدّي السلطات، والضغط من أجل تحقيق مطالبهم، وفتح الفضاء العام، والتعبير عن ثقافتهم وقيمهم من دون خجل، والاحتجاج على تهميشهم وإقصائهم، وتحدّي الأفكار المسيطرة، والتشكيك في المحرّمات السياسية والاجتماعية والثقافية الوطنية، وتجربة العنف كوسيلة للتمرّد السياسي وإثبات الذات.

تطلّب تحقيق اهداف الثورة الحقيقية إعادة بناء مؤسّسات الدولة عن طريق إعادة هيكلة العلاقات بين الدولة والمجتمع، وإعادة تشكيل مفهوم سيادة القانون، وإرساء الديمقراطية في الحياة العامة والمجتمع المدني في مواجهة القيود الرسمية والسلطوية، وتوفير الحماية للحريات العامة والخاصة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق المساواة، والتعدّدية الاجتماعية والسياسية، ودمج الأقلّيات والجماعات الهامشية في الدولة والحياة العامة. إذ من شأن هذه الدولة، في ظل الشرعية الديمقراطية غير المسبوقة التي تأسّست حديثاً، أن تكون أكثر قدرة، من الناحية النظرية، على وضع سياسات جديدة لخدمة شرائح واسعة من السكان، وتحسين مستويات المعيشة، ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تحسين الظروف المعيشية لغالبية المصريين. لم تكن هذه الأهداف قابلة للتحقيق في ظل الدولة القديمة.

ضياع الثورة

ربما ليس مستغربا أن تتسم الخريطة السياسية لمصر بعد الثورة بالكثير من السيولة والفوضى، فما حدث في يناير 2011 كان مفاجئا للجميع كما أن أحداث الثورة نفسها والوقت القصير نسبيا الذي استغرقته قبل الإطاحة بالرئيس المصري حسني مبارك، لم يسمحا ببروز قيادة تستطيع أن تزعم أنها الممثل الشرعي والوحيد للثورة. فنشأت بدلا من ذلك عشرات المجموعات التي تعمل على تنفيذ ما تراه مطالب الثورة الحقيقية، من وجهة نظرها.

وحاولت بعض هذه المجموعات أن تتحد مع مجموعات أخرى لتشكيل كيانات أكبر، تشكل عدد لا يسهل حصره من "الائتلافات" و"الجبهات" و"الاتحادات". وفي كثير من الأحيان تكون الاختلافات داخل هذه التحالفات أكبر كثيرا من مساحة التوافق التي تجمعها. فتتحول سريعا إلى تحالفات اسمية فقط.

ثورة يناير جاءت باهداف الحرية والعدالة الاجتماعية فلم يتردد المصريون في الموت لتحقيق اهدافهم الا ان الصراعات التي جاءت بعد الثورة والفترة التي عاشها المصريون من انقسامات واطماع من قبل الاحزاب المختلفة والصراع على السلطة اضافة للعراقيل الداخلية والخارجية والفترة الاصعب خلال حكم الاخوان المسلمين كانت فاصلا جديدا غير مسار الحياة السياسية في مصر.